

المرأة وقوة العمل من منظور إسلامي

أحمد محمد السعد

ياسر عبدالكريم الحوراني

قسم الفقه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن

ملخص

تناول البحث دور المرأة في قوة العمل ودلالاته الاقتصادية وفقاً لمعطيات المنهج الإسلامي، وقد تركز على تحليل علاقة المرأة وإسهامات بقوة العمل وعملية استبعاد دور المرأة ونشاطها المنزلي من حسابات الدخل القومي، وتوضيح أبعاد الرؤية الإسلامية لعمل المرأة بالوقوف على دلالات النص القرآني لثلاثة متغيرات مهمة هي: الصلاح، والإيمان، والثواب، وسبر أغوار العلاقة بينها وبين عمل المرأة بالإشارة إلى النموذج العملي للمجتمع الإسلامي، وانتهى البحث بتقييم الموقف الاقتصادي من خروج المرأة للعمل في نطاق السوق، وتحاليل النتائج المترتبة عليه من جهة الاستثمار واقتصاد الأسرة والبطالة.

وقد توصل البحث إلى أهمية دور المرأة في النشاط الأسري كأصل من أصول الفطرة الإنسانية، وأن ثمة اختلالات هيكلية محتملة تلحق بسوق العمل من جراء مشاركة المرأة فيه إلى جانب الرجل، وأهمها تدني الأجر، وتسريع العمال، وانخفاض الكفاءة الإنتاجية، واختلاف التركيب العمري للعمل، والحد من الاستثمار الأمثل في المورد البشري للفترة طويلة الأجل.

Abstract

This study discusses woman's role in the labour force, and its economic significance according to the Islamic system. The study concentrates on analyzing the relationship and contribution of woman to the labour force, and on the process of underestimating her role and home activities when the national income is summed up. It also illustrates the Islamic point of view as stated in the Qur'an in relation to three significant variables- righteousness, faith and reward. It delves deep into the relation amongst them, on the one hand, and the work of woman, on the other, within the framework of the practical model of the Islamic society.

The study ends with an evaluation of the economic viewpoint of woman's work, within the sphere of the labour market, and analysis the economic results and impacts arising therefrom such as investment, household economy and unemployment.

The study concludes that woman plays an important role in the family and that there are some probable structural differences that might affect the labour market as a result of her participation side by side with man. Prominent among these differences are: low wages, dismissal of male workers, decline of economic productivity, variation of age structure and limitation in human resources investment in the long run.

المقدمة

تمثل نظرة الإسلام لعمل المرأة حالة تقييم وإعادة شاملة لكرامتها الأنثوية وتحرر شخصيتها من المفاهيم الرأسمالية المادية، وتعكس عملية انعتاق كلية مؤثرة في العلاقات الاقتصادية من جذورها إذ لا تحدث في إطار نظري لحقوق المرأة، بل ضمن تشريعات ومفاهيم ربانية تضبط حياة البشر منذ الأزل.

وتأتي أهمية البحث في قضايا عمل المرأة من المنظور الإسلامي، كمحاولة أولية لتفطية فجوة واضحة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وإظهار تميزه الواضح عن الاقتصاد الوضعي الذي يسيطر عليه طغيان المادة، وتاليه رأس المال واستغلال الإنسان، ولا سيما المرأة وعلاقتها بالآلية وتحديات التكنولوجيا المتفاقدة.

وتقوم فرضية البحث لواقع عمل المرأة في نطاق جهاز السوق، على تقديم رؤية وسطية لآلية الطرح الإسلامي الشامل، باعتباره المنهج الوحيد الذي يكفل الارتقاء بجهد المرأة المبذول إلى مستوى منظومة القيم المثلى، وليس باعتباره سلعة كأي سلعة أخرى تخضع لمفاهيم قوى العرض والطلب. ومن أجل الإحاطة بأبعاد المشكلة محل البحث وهو "المرأة وقوة العمل من منظور إسلامي"، فقد جاء متضمناً ثلاثة مباحث، هي :

المبحث الأول: مفهوم ودلالة دور المرأة في قوة العمل.

ويدرج تحته مناقشة مفهوم عمل المرأة، وقضية استبعاد دورها كقوة عمل من حسابات الدخل القومي.

المبحث الثاني: عمل المرأة في إطار الرؤية الإسلامية.

ويشمل مناقشة ثلاث دعائم أساسية، يطرحها القرآن الكريم في هذا المجال وهي : الصلاح والإيمان والثواب.

المبحث الثالث: تقييم الموقف الاقتصادي من خروج المرأة للعمل.

ويتناول علاقة عمل المرأة بمفاهيم الاستثمار واقتصاد الأسرة والبطالة.

المبحث الأول: مفهوم ودالة دور المرأة في قوة العمل:**مفهوم قوة العمل:**

يمثل مفهوم قوة العمل واحداً من ثلاثة مفاهيم أساسية في اقتصاديات العمل، ويتضمن كل منها دلالة خاصة ومضموناً محدداً يميزه عن غيره، وهذه المفاهيم هي: العمل، وقوة العمل، والطاقة البشرية.

فأما مفهوم 'العمل'، فينحصر في كل جهد عقلي أو بدني يبذله الإنسان لانتاج خدمات وسلع اقتصادية لأجل الكسب(١). ولا يؤخذ بهذا الجهد المبذول -كما يشير الاقتصادي مارشال- إلا إذا كان مقصوداً لتحقيق غرض نافع غير التسلية المستمرة مباشرة من العمل(٢).

وأما مفهوم 'قوة العمل' فإنه يتناول جميع الفئات العاملة والفتات غير العاملة، أي العاطلة عن العمل، التي توفر فيها شروط البحث عن العمل والرغبة فيه والقدرة عليه. ويستثنى من مفهوم قوة العمل حسب معطيات النظرية الرأسمالية كل الفئات التي لا تتحقق الشروط مجتمعة، مثل الأطفال الذين لا يقدرون على العمل، والطلاب الذين لا يرغبون بالعمل، وربات البيوت اللاتي يمارسن النشاطات الاقتصادية داخل المنزل، ويقمن على خدمة بيوتهن وعوائلهن.

وأما مصطلح 'الطاقة البشرية' فيتضمن تعبيراً أوسع ودالة أشمل من مفهوم قوة العمل، إذ يشمل الفئات التي لم تتحقق شروط العمل مجتمعة، مثل ربات البيوت، ويمكن وصفه بالحد الأمثل الممكن تحقيقه لقوة العمل، سواء أكانت هذه الفئات تمثل قوة عمل ظاهرة أم كامنة في مجتمع معين(٣).

فانطلاقاً من المفاهيم الرأسمالية لا تدخل الخدمات الاقتصادية التي تبادرها المرأة داخل الأسرة في حسابات العمل؛ لأن المرأة حينئذ لا تمثل عنصراً من عناصر قوة العمل، إذ لا تتحقق عائداً مادياً في نطاق المنزل، ولا تسعى إلى تعظيم الربح في نشاطات الخدمات التي تقوم بها، إلى جانب أنها لا تضطلع بدورها داخل السوق، أي في نطاق عمليات التبادل، ومع ذلك، فإنها تشكل طاقة بشرية كامنة وقابلة لتحقيق مشاركة اقتصادية إيجابية في جميع الفرص الاقتصادية المتاحة داخل السوق.

مناقشة مفهوم دور المرأة في قوة العمل:

إن عملية استبعاد دور المرأة وما تقوم به من خدمات ونشاطات اقتصادية واضحة داخل البيت من حسابات القوة العاملة يدل على أن ثمة مفارقات موضوعية تتنظم مصداقية المفهوم السائد لقوة العمل وعلاقتها بالدور الحقيقي المهم الذي تقوم به المرأة داخل البيت، ويتبين ذلك من عدة وجوه، أهمها:

أولاً: إن التعريف الاقتصادي لقوة العمل يتناول كل جهد عقلي أو بدني يتخذ صفة إنسانية ويهدف إلى تحقيق أي شكل من المردود المادي أو أي كسب ما، الواقع أن تحقيق هذه الغاية لا يتعارض مع كون المرأة تحقق مردوداً اجتماعياً على مستوى النشاط الأسري، وأن عملها في هذا

الإطار يدخل في بناء النظرة الشاملة للرعاية الأولية المطلوبة للبيد العاملة وتحديثها، والمرأة في هذا المجال تسهم في ترسیخ المفاهيم والقيم الاقتصادية الخلاقة واللازمة لنجاح أي عمل اقتصادي في الأجل الطويل.

ثانياً: إن التعريف الاقتصادي لقوة العمل لم يتضمن اعتبار المكان، أي طبيعة الموقعاً الأمثل للنشاطات المبذولة، ولذلك لا فرق في مفهوم قوة العمل الاصطلاحية بين أن تتم الأعمال في إطار تبادلات السوق، أو في إطار الأسرة الواحدة.

ثالثاً: إن معيار المنفعة يشكل منطلقاً مهماً لتحديد المضمن الاقتصادي الموضوعي للعمل، وفي الإسلام ذهب فقهاء الشريعة في تعريفهم للعمل: الأصل في معنى العمل لغة: كل فعل يكون من الآدمي بقصد. فلا يطلق إلا على ما كان عن فكر وروية، ولهذا قرن بالعلم. وهو أخص من الفعل، لأن الفعل قد ينسب إلى الحيوان الذي يقع منه فعل بغير قصد، وقد ينسب إلى الجماد، والعمل قلماً ينسب إلى ذلك. والعمل يعم أفعال القلوب والجوارح. فإن تحرك الجسم أو القلب بما يوافق الشرع سمي طاعة، وإن تحرك بما يخالف الشرع سمي معصية. والعمل في نظر الفقهاء أعم من الحرفة لأن العمل يطلق على الفعل سواء حذق به الإنسان أو لم يحذق، اتخذه دينه أم لم يتخذه بخلاف الحرفة، فإنهم يطلقونها على ما انحرف إليه الشخص من الأعمال، وجعله دينه لأجل الكسب⁽⁴⁾. وهو يمثل بيع منفعة، وعلى أساس ذلك يدخل عقد العمل في المصنفات الفقهية ضمن عقود الإجارة⁽⁵⁾. ووفقاً لعنصر المنفعة، فإن مساهمات المرأة في بيتها يعد من قبيل النشاط الاقتصادي المتبع لأنّه يحقق منفعة معتبرة على صعيد الأسرة والسوق معاً، وأنّه يتماشى مع الرؤية الإسلامية الشاملة لأي عمل باعتباره تكليفاً شرعياً وفرضية ربانية يتحملها الإنسان ذكراً أو أنثى مقابل ما منحه الله من مواهب.

والواقع أنه تبعاً لارتباط مفهوم قوة العمل بالكسب، فقد ذهب الاقتصاد الرأسمالي إلى استثناء نشاط المرأة المنزلي من حسابات الدخل القومي انطلاقاً من افتراض أن النشاط المنزلي لا يقصد به تعظيم الأرباح، خلافاً للدور المتأخر أمام المرأة في عمليات التبادل في السوق.

إلا أن عملية استبعاد عمل المرأة من حسابات الدخل القومي حسب معطيات النظرية الرأسمالية لا يقوم على دعائم عملية موضوعية أو أية مبررات اقتصادية سليمة، ويتضح ذلك بالأمور التالية:

أولاً: إن مساهمة المرأة في عملها داخل البيت من خلال حسابات القيمة المضافة لبعض النشاطات الاقتصادية المسائدة في السوق لا يقل أهمية عن مساهمتها به في نطاق تبادلات السوق⁽⁶⁾، فمثلاً لا يختلف دور المرأة في عمليات إنتاج القمح سواء قامت به في إطار البيت أو السوق لأن المرأة في كلتا الحالتين تسهم في جميع مراحل الإنتاج مثل تنقيبة القمح وطحنه وخبزه وتوزيعه إلى أن يصل المستهلك النهائي.

ثانياً: وإن عملية استبعاد عمل المرأة الأسري وعدم الاعتراف به كإنتاج اقتصادي حقيقي يضع

حاجزاً كبيراً وتميزاً واضحاً لصالح اقتصاديات الدول المتقدمة مقابل اقتصاديات الدول المتخلفة، ويظهر الاختلاف بشكل بارز عند إجراء المقارنات الدولية وقياس مستويات الرفاه فيها ونحوه.

ففي حين أن المرأة في الدول النامية تقوم على خدمة التنظيف وغسل الملابس على ضفاف النهر وتعتمد مبدأ الاكتفاء الذاتي في عملية تخزين الأطعمة الخاصة باستهلاك الأسرة، وتقوم بالرعاية الصحية والتغذية السليمة في رضاع أطفالها؛ فإنها في الحقيقة تسهم بخدمات اقتصادية تقدر بقيم نقدية لا تقل أهمية عن المرأة العاملة في نشاطات السوق، والتي تعتمد في تلبية حاجاتها على إنتاج اليد العاملة الأخرى، مثل تنظيف الملابس وكيفها وصناعات الأطعمة التي تستقطب أبيدي عاملة كثيرة لتغليفها وتعليقها وتخزينها ونقلها وتسويقها، وصناعات إنتاج الملابس، وإنتاج حليب الأطفال، وما شابه ذلك (٧).

ثالثاً: ينسجم اتجاه الاقتصاد الرأسمالي بعدم الاعتراف بإنتاج المرأة داخل البيت مع تفسيره العام لفكرة تعظيم الأرباح للمنتجين وتحقيق أعلى قدر ممكن من الدخول، مما يطبع قيم الحياة الاجتماعية ونشاطاتها المختلفة بالسمات المادية والتعامل معها وفق منظومة التركيب السلعي الذي لا يتحقق وجوده إلا في عمليات السوق. ويعود اعتبار العمل على أنه سلعة كافية سلعة أخرى في الاقتصاد الرأسمالي إلى الاتجاهات المادية التي تمتد جذورها إلى مفاهيم المدرسة الكلاسيكية، التي تعتبر الثروة ذات مفهوم مادي من شأنه أن يحقق الرفاه لجميع الأفراد (٨).

رابعاً: يتصل تبرير المفاهيم الرأسمالية القائم على احتساب جهد المرأة المبذول في نطاق السوق فحسب بمنظومة القيم الاجتماعية الرامية إلى تحرير المرأة من المسؤولية العائلية والتقليل من هيبة الإرادة الشخصية التي تخضع لها المرأة من قبل الرجل في إطار الأسرة، مما يتيح المزيد من الفرص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في مجالات الأنشطة المختلفة في السوق.

وتتفق هذه النظرة مع أهداف أصحاب رؤوس الأموال الذين ترتفع صيغاتهم بضرورة تحرير المرأة ويفتحون باب العمل بأجور زهيدة لتشغيل النساء ومستويات أقل بكثير من الأجور الحقيقة.

ومن جانب آخر فإن الدعوة الرأسمالية لتحرير المرأة للعمل خارج نطاق البيت أي في إطار السوق يتبع المجال لأرباب العمل لظهور صناعات متعددة داخل السوق بدلاً من انحسارها داخل البيت، الأمر الذي يزيد من فرص الاستثمار، ويحقق أهداف المنتجين بتعظيم الأرباح وزيادة الثروات (٩).

خامساً: إن كثيراً من الدول النامية تعتمد مبدأ الإنتاج الأسري، ويشكل فيها عمل المرأة داخل البيت مساهمة كبيرة وفعالة نتيجة لسيادة العائلة كوحدة إنتاجية، بل إن كثيراً من ربات البيوت في هذه الدول تتقاضى أجوراً نقدية على المشاركة البيتية للأعمال المهنية المنوطة بالمرأة وتخضع هذه الأعمال والأجور المترتبة عليها للتقاليد والعلاقات السائدة بين الأفراد، ولذا فإن إنتاج المرأة من السلع والخدمات داخل البيت يعكس قيمة نقدية في بعض الحالات، مما يؤكد المخالفة الصريحة للاتجاهات والمفاهيم الرأسمالية وعدم انسجامها بشكل كلي مع الواقع والتطبيق العملي عند تحليل مكونات الدخل القومي الإجمالي.

المبحث الثاني: عمل المرأة في إطار الرؤية الإسلامية:

يعالج الإسلام عمل المرأة من منظور شمولي يقوم على ركيزة أساسية تتعلق بإعطاء المرأة حق العمل وفقاً لدورها في الحياة الإنسانية، ومسؤوليتها المباشرة لرعاية الأسرة، وانسجاماً مع ما منحها الله تعالى من مواهب واستعدادات فطرية واتجاهات نفسية وميل وغراائز مختلفة، يمكن أن تتيح لها العمل في أنشطة اقتصادية محددة.

والواقع أن القرآن الكريم يطرح نظرية متكاملة حول طبيعة الجهد المبذول من المرأة ومدى إمكان مشاركتها في الحياة الاقتصادية وطبيعة التغيرات المتعلقة بهذه المشاركة والفرص الممكنة في هذا المجال. ومن خلال استقراء النص القرآني يتضح أن معالم النظرية القرآنية في مجال عمل المرأة تقوم على ثلاث دعائم جوهرية يكمل بعضها بعضاً، وهي:

الدعاة الأولى - الصلاح.

الدعاة الثانية - الإيمان.

الدعاة الثالثة - الثواب.

وتتضح النظرية القرآنية في طرح هذه القضايا والمفاهيم من خلال الخطاب العام الذي يحدد مسؤولية مشتركة ومتبادلة بين الرجل والمرأة للنهوض بأعباء العمل الصالح، ومن أبرز الأمثلة القرآنية التي تجمع بين التغيرات الصالحة والإيمان والثواب ويمكن الوقوف عليها كشروط واضحة لعمل المرأة تتجلى بتبع النصوص التالية:

قوله تعالى: **﴿فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضاكم من بعض﴾** (١٠).

قوله تعالى: **﴿ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فاؤلئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نثرا﴾** (١١).

قوله تعالى: **﴿من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلتتحسنه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾** (١٢).

قوله تعالى: **﴿ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فاؤلئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب﴾** (١٣).

و واضح من الخطاب العام في هذه النصوص القرآنية أن الفتاة المستهدفة ليس الرجل وحده أو المرأة وحدها، وإنما الرجل والمرأة على السواء، وذلك بقوله تعالى: **﴿من ذكر أو أنثى﴾**، وأن السياق القرآني ينتظم إقرار العمل في جميع النصوص إلى جانب التغيرات الثلاثة: صلاح العمل وإيمان الفرد والثواب أي الجنة.

وقد يتناول الخطاب العام من جهة أخرى اشتراك المرأة مع الرجل في العمل في إطار بعد الإنساني، كقوله تعالى: «بِأَيْمَانِهِ الْإِنْسَانُ»، قوله تعالى: «بِاَيْمَانِ آدَمَ» (١٤)، قوله تعالى «بِأَيْمَانِ النَّاسِ»، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: «وَلَقَدْ كَرَمْنَا بْنَيْ آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ» (١٥)، ففي هذه الآية إشارة واضحة إلى أن المرأة تشارك الرجل تحت مضمون «بني آدم» وذلك في سبيل تحمل وطلب الرزق من الطيبات، ويستدل في هذا السياق على أن عمل المرأة علاوة على عمل الرجل يتخد صفة التكريم الإلهي للإنسان لأنه تفرد به عن سائر المخلوقات.

ويمكن بيان المفاهيم الثلاثة على الوجه الآتي:

أولاً: الصلاح: يتضمن مفهوم الصلاح كل عمل نافع، ويستثنى منه كل عمل ضار، وصلاح العمل ينبغي أن ينسجم مع طبيعتها الأنثوية واستعداداتها وميلها الفطرية والقدرات الشخصية الممنوحة لها بوجه عام، فصلاح العمل هنا يتضمن كل عمل نافع، في مقدور المرأة أن تسهم فيه. وذلك في حدود الاستخدامات الممكنة والمتاحة في مجال بناء الأسرة والمجتمع، شريطة لا يتعارض هذا العمل مع أحكام وقواعد الشرع، لأنه من الممكن أن يكون العمل نافعاً ومقدوراً عليه ولكن يضع المرأة في ظل الاستغلال والحرمان والكسب الرخيص الذي نهى عنه الإسلام.

وبوجه عام، فإن طبيعة الشخصية الأنثوية لا تتناسب مع الأعمال الشاقة، ولا تسمح به أحجزتها الحيوية (١٦)، ومن ذلك العمل في المناجم والمحاجر وصناعة المفرقعات أو العمل في مجالات محظورة شرعاً، كالعمل في نوادي القمار وصناعة المشروبات والعمل ليلاً وما شابه ذلك (١٧)، فصلاح العمل الذي يمكن أن تقوم به المرأة في صناعات الخمور مثلاً لا تتحقق به منفعة معتبرة شرعاً، لأنه عمل ضار لا يعتد به ولو كان يحقق أهدافاً إيجابية في نمو الناتج القومي الإجمالي ويزيد من معدلات دخول الأفراد، بل إن مثل هذه الأعمال تشكل تهديداً صارخاً لحق المرأة في حياة أسرية مطمئنة، تسودها علاقات الرضا والمودة بين الزوجين، بدلاً من التفكك الأسري الذي ينشأ في الغالب بسبب ترويج صناعات محظوظة، لا يتناسب ما تتحققه من العائد المادي لأرباب الأعمال مع ما يتحقق من فاقد اجتماعي.

إلا أنه في الوجه المقابل تظهر أشكال عمل متعددة يمكن للمرأة أن تبذل فيها الجهد الصالح، وأن تتحقق دور الريادة وأن تحبني الأرباح الطائلة منها، ومثال ذلك العمل في التجارة إذ إن التجارة للمرأة تعد من الأعمال الصالحة الملائمة لطبيعتها ما لم تكن تجارة في محرم. وتتحدد أهمية التجارة في هذا السياق بشكل نسبي يعتمد على التقاليد المتتبعة في المجتمع والمفاهيم وال العلاقات السائدة بين الأفراد، وفي الغالب يتبع العمل في التجارة إمكانية حيازة رأس المال وبعض المهارات ووسائل التدريب والاتصالات الملائمة.

ففي المجتمع الذي واكب نشوء الإسلام منذ بداياته الأولى كانت المرأة تحتل فيه مكانة الصدارة في كثير من الأعمال التجارية، وكان بعض النساء يقمن بأعمال تجارية واسعة النطاق، وما يشهد له في

هذا الجانب أن خديجة بنت خويلد^(١٨) التي أصبحت فيما بعد أم المؤمنين ذكوراً وإناثاً، قد مارست التجارة في مكة برأسم مال كبير، وكانت تبعث بتجارتها إلى الشام على غير لها كعامة قريش، وتستأجر الرجال وتدفع لهم المال، وهو ما حدث فعلاً مع الرسول ﷺ حينما خرج في تجارتها إلى الشام مع غلامها ميسرة^(١٩)). وفي المدينة كان بعض النساء يتاجرن بالعطور أيام الرسول عليه السلام^(٢٠) ومنهن أيضاً من كان يتاجر بالتمور^(٢١)، فقد كان إنتاج التمور وصناعاته رائجاً في جزيرة العرب آنذاك. وفي زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كانت أسماء بنت أبي جهل رائدة النساء في تجارة العطور^(٢٢).

والى جانب العمل في التجارة، تستطيع المرأة مزاولة بعض النشاطات المهنية والحرفية البسيطة، التي لا تخرج عن طبيعتها الأنثوية وبنائها العضوي، وقد روي أن أم المؤمنين زينب بنت جحش^(٢٣) كانت امرأة صناع اليد، فكانت تدبغ وتخرز وتصدق به في سبيل الله^(٢٤)، وكذلك عملت أم المؤمنين سودة بنت زمعة في صناعة الأديم (الجلد) الطائفية، وهو من الصناعات المشهورة عند العرب^(٢٥). ويدخل في نطاق هذه الأعمال كافة الحرف اليدوية والمهنية الملائمة للمرأة، التي قد تتغير بتغير الزمان والمكان.

إلا أن المعيار الأهم في تحديد صلاح العمل للمرأة يعتمد على مضمون الخطاب الشرعي، علاوة على معيار الملائمة، والقدرة، وال الحاجة التي تقتضيها ظروف المجتمع المختلفة. ولذا فإن مجالات التطور والتقدم الاقتصادي تسمح للمرأة بالانخراط في العديد من الأنشطة الاقتصادية، وتتمكن المرأة من خلال ذلك من اكتساب المعارف الخاصة وتعلم طرق التدريب والمهارات الكثيرة. ويمكن توظيف القطاع النسوي في مجال الخدمات العامة في مؤسسات التعليم وشؤون التربية الخاصة ورعاية الطفولة والمشاركة الفاعلة في برامج وخطط التنمية الاجتماعية الشاملة، وتستطيع المرأة الاضطلاع بدور متميز وهام في مجالات التطبيب والتمريض ولا سيما سد الثغرات الكبيرة بضرورة معالجة المرأة للمرأة كخطوة جوهرية يبحث عنها الشرع، وقد اضطلاع كثير من النساء في صدر الإسلام بهذا الدور، فقد برع هذا الجانب بشكل أكثر وضوحاً أثناء الحروب التي خاضها الإسلام في إطار جهاده وفتحاته للبلدان الأخرى.

وأكثر من ذلك تستطيع المرأة أن تباشر مسؤوليات اقتصادية كبيرة حسب درجة الكفاءة والأهلية التي تتمتع بها، فيروى في هذا الصدد أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب استعمل امرأة على أحد أسواق المدينة وولها شؤون الحسبة ومراقبة أحوال السوق وفعالياته الاقتصادية^(٢٦)، وهذا العمل يعد إنجازاً مهماً على صعيد الفرص المتاحة للمرأة، ولا شك أن هنالك أعمالاً كبيرة قامت بها المرأة وحفل بها التاريخ الإسلامي، وسطرتها المصنفات الإسلامية، كإسهامات خلقة نهضت بها المرأة المسلمة، ومن ذلك مثلاً ما ذكره مؤرخو الإسلام عن الأعمال العظيمة التي قامت بها أم الخليفة الإسلامي الرشيد وكانت تدعى "الخيزران"^(٢٧)، فيذكرون أنها حفرت نهراً بأرض العراق لاستثمار

وإحياء الأرض الموات والاستفادة منه في مشروعات الري الزراعية، وسمى هذا النهر "المحدود" نسبة إلى تقسيم العمل المتباع في إنشائه، إذ خصص لكل قوم وحدة إنتاجية على قطعة أرض يحظرونها بأنفسهم^(٢٧)، ومن أعمال الخيزران أيضاً أنها رصدت مشروعات حيوية لأغراض الخدمة العامة وجعلتها وقفاً في سبيل الله^(٢٨)، وما أثاره المصنفون حول أعمال الخيزران الكثيرة أن العائد المتحقق من رأس المال الذي تستثمر فيه كان يصل إلى ستة آلاف وستين ألف درهم^(٢٩) وهو مبلغ عظيم قياساً إلى مستويات الدخول السائدة في ذلك العصر^(٣٠)، ومثل الخيزران كانت زوجة القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي تسهم في بناء المدارس والمستشفيات والعديد من مشروعات البنية التحتية^(٣١) وغيرهن الكثير من النساء.

ومن هنا، فإن المرأة المسلمة قد مارست وتستطيع أن تمارس في كل عصر من العصور أنشطة اقتصادية كثيرة، أن تباشر وفقاً لما منحها الله تعالى من طبائع واستعدادات، لا سيما العمل الصالح النافع الذي تستفه به وتنفع أفراد المجتمع دون الوقوع تحت تأثير مفاهيم الاستغلال ومصالح طبقات رأس المال الحاكمة.

ثانياً: الإيمان: يمثل عنصر الإيمان بالنسبة لانخراط المرأة في العمل ركناً شرعياً وضابطاً عملياً لسلوك المرأة وما مارستها المختلفة عند الخروج للعمل.

هذا وقد أحاط الإسلام خروج المرأة للعمل بإجراءات وقائية تحميها من الأذى وتحمي المجتمع من آية إشكالات ممكنة تنتج بسببها. وزيادة على ذلك، فإن الإسلام ربط بين العمل وبين العبادة كمضمون تطبيقي لمعنى الإيمان، ونتيجة لذلك يتعدد الجزاء الإلهي العادل لصحة الأعمال على اختلاف أشكالها ومدى قبوله عند الله تعالى، وقد جاء في الحديث: "إِنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَاتِ وَإِنَّمَا لِكَ أَمْرِئَ مَا نَوَى" ^(٣٢)، فالنية الباعثة للعمل سواء أكان داخل البيت أم خارجه تجسد الدعامة القوية الحقيقة للإيمان الذي يضبط أعمال العباد، ويعد واحداً من أهم الضوابط التي توجه عمل المرأة في المجالات والاتجاهات السليمة.

وتبعاً لذلك تبرز مجموعة كبيرة من الضوابط العملية المقيدة لعمل المرأة ودورها في السوق، ومن ذلك أن تتحلى بقدر كبير من الالتزام الشرعي وأخلاق الفضيلة، فلا تحدث الفتنة بين الرجال أو تعتمد إثارة الغرائز من خلال الظهور في العمل بمظاهر التبرج والسفور، وفيه يقول تعالى: «وَقَرْنَ فِي بَيْوَتِكُنْ وَلَا تَبْرُجْنَ تَبْرُجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى» ^(٣٣)، والدلالة الظاهرة من سياق الآية أن المرأة خلقت للعمل في نطاق البيت وليس السوق، لأن السوق مظنة لفسق العمل الذي تنهض به المرأة وهي سافرة ومتبرجة، خلافاً لحالها في البيت، ويعنى أن المرأة حين خروجها للعمل متبرجة تخالف الأصل وبذلك يلزم أن تراعي شروط المخالفه، ولا يحل لها أن تخرج للعمل حسبما تشير إليه الآية إلا لضرورة، يقول سيد قطب في تفسير الآية: "إِنَّ خَرْجَهُ الْمَرْأَةِ لِتَعْمَلْ كَارِثَةٌ عَلَى الْبَيْتِ قَدْ تَبِعُهَا الْفَرِسْرَةُ". أما أن يتطوع بها الناس وهم قادرؤن على اجتنابها فتلك هي اللعنة التي تصيب الأرواح

والضمائر والعقول في عصور الانتكاس والشرور والضلال^(٣٤).

فما قاله سيد قطب غير دقيق لأن المرأة يجوز لها أن تقوم بأعمال تتناسب مع طبيعتها، فالعمل اسم شامل لكل ما يقوم به الإنسان من جهد ذهني وبدني وهذا لا يمنع منه المرأة أصلًا.

والأصل في العمل جائز شرعاً للرجل والمرأة بشروط تحفظ للمرأة كرامتها وعفتها وتناسب مع فطرتها وتدبر شؤون بيتها وأولادها مع عدم الاختلاط قدر الإمكان إلا لضرورة أو حاجة.

ونتيجة لذلك فإن القرآن الكريم قد أضاف ببيان الشروط الإيمانية لخروج المرأة للعمل، وما ينبغي أن تتحلى به من الفضائل والقيم والأخلاق الاجتماعية، ومن الأمثلة القرآنية الدالة على هذه الشروط قوله تعالى: «وقل للمؤمنات يغضبن من أبصارهن»^(٣٥)، فتطالب المرأة بغض البصر عن الرجل إلا لحاجة كما يطالب الرجل أيضاً بغض البصر عن المرأة. كما نهى القرآن المرأة أن تتكلم بخنوع ولين ونعيم وتتفعل الخطاب في جو من التهمة والريبة، فقال تعالى: «فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولًا معروفاً»^(٣٦)، وكذلك إلا تتعمد إثارة اهتمام الرجال ولفت نظرهم إلى محسنهما، فقال تعالى: «ولا يضرن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زيتنهن»^(٣٧).

هذا وإن التزام المرأة بشروط الإيمان ومراعاتها لأخلاقيات التعامل في السوق ومبادلة الرجال في أمور البيع والشراء يمثل الضمان الشرعي الأهم الذي منحها حق العمل، ومخالطة الرجال في مجال السوق، وفي هذا الصدد جاء عن بعض الفقهاء قولهم: 'فاشتراء المرأة وبيعها من الرجل أو استيغارها لياهم في عمل و مباشرة ذلك بنفسها للضرورة وال الحاجة إذا لم يقع فساد ولا تهمة ولا خلوة ولا ميل لشهوة فاسدة جائز' ^(٣٨) وقال أبو حنيفة: 'أكره أن يستأجر الرجل امرأة حرة يستخدمها ويخلو بها.. أما الخلوة فلان الخلوة بالمرأة الأجنبية معصية، وأما الاستخدام فلأنه لا يؤمن الأطلع عليها والوقوع في المعصية'^(٣٩).

ونتيجة لذلك فإن الشارع حدد الضمانات الكفيلة بتقييد المرأة في عملها حسب معطيات الشرع، وفتح المجال أمام الدولة ممثلة بدور المحتسب والواجبات المنوطة به أن يقف على طبيعة عمل المرأة من حيث الملاءمة والقدرة عليه، ومدى حاجة المجتمع إليه، والمنفعة المتحققة منه، وما شابه ذلك من الأمور، ويدخل في وظائف المحتسب مراقبة سلوك المرأة في السوق، وتقييدها بآدابه واستحقاقاته، وللمحتسب أن يستخدم صلاحياته الموكولة إليه بتقدير العقوبة التعزيزية الملائمة حين وقوع آية مخالفات لمقتضيات الإيمان الذي ينبغي للمرأة الالتزام به، ومن أقوال العلماء في هذا المجال: ' فإن رأى -أي المحتسب- شباباً متعرضاً بأمرأة ويكلمها في غير معاملة في البيع والشراء أو ينظر إليها عزره ومنعه'^(٤٠).

وعلى هذا فإن الإيمان ضرورة جوهرية تقتضي التزام المرأة العاملة به، ويمثل ركناً شرعاً أصيلاً يوفر سياجاً للأمن للمجتمع والمرأة على السواء، ويضبط سلوكيات عمل النساء بوجه عام داخل نطاق السوق.

ثالثاً: الثواب: يطرح النهج الإسلامي عائد الثواب كمحصلة نهائية وحتمية للعمل الصالح والالتزام بالإيمان الخالص لله تعالى، ويرمز للثواب في العادة بـاصطلاح الحسنات، وهي قىل وحدات حسابية موجبة محددة لسلم الرفاه والسعادة للمسلم في الحياة الآخرة، وترتبط الحسنات بقضية الأجر والجزاء العادل لنشاطات الأفراد في الدنيا، وهي بذلك تعكس علاقة إيجابية ومؤشراً حقيقياً للجهود المبذولة في شتى الأعمال التي يقوم بها الأفراد، بحيث تنضاعف الحسنات بنفس القدر الذي تعظم فيه الأعمال في المجال التعبدي والإيماني (٤١).

فالعلاقة جلية بين الثواب والصلاح والإيمان، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة للمتغيرات الثلاثة بصيغة رياضية تحدد المتغير التابع والمتغير المستقل حينما يقوم المسلم بتعظيم الثواب والعمل الصالح. أي حينما تكون المشتقة الثانية لصيغة الدالة المعطاة أكبر من صفر، فإذا رمزاً للإيمان بحرف (ن) والثواب بالحرف (ث)، والعمل الصالح بالحرف (ص)، يمكن التوصل إلى العلاقة الرياضية التالية:

$$1 - \theta = \text{د}(ص)$$

$$\theta > \text{صفر} , \text{د} > \text{صفر} .$$

$$2 - n = \text{د}(دص)$$

$$\text{د} > \text{صفر} , \text{د} > \text{صفر} .$$

فالثواب يزيد تباعاً لزيادة العمل الصالح، والإيمان يتبع هذه الزيادة؛ لأنّه تعبير عن الحالة النفسية لل المسلم الراسد إذ يزيد وينقص كما جاء في الحديث، وعلى أساس ذلك فإن الثواب يمثل متغيراً جوهرياً في دالة العمل الصالح ومن الإيمان. ويتماشى ذلك مع منهج الإسلام الواضح في تحرير الأجر العادل للعامل سواء أكان ذكراً أم أنثى، خلافاً للمنهج الرأسمالي القائم على استغلال قوى العمل الضعيفة وحرمانها من الأجر، وبخاصة قوة العمل المتعلقة بتشغيل النساء.

وقد برزت ملامح الظلم بتدني أجور النساء وبشكل سافر حينما قامت الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وطفت الاتجاهات المادية وإحلال الآلات على الفتاة العاملة المستضعفة وأهمها النساء حتى اصطلع على تدني مستوى الأجر بـ"أجر المجاعة" (٤٢).

وأما النهج الإسلامي، فقد راعى مصلحة المرأة في الحصول على الأجر العادل حتى لو لم يكن مجاهداً واضحاً لعمل المرأة، فقال تعالى: «فإن أرضعن لكم فأنوهن أجورهن» (٤٣). ففي الآية إشارة إلى أن المرأة تستحق أجراً مقابل عملية الرضاعة، وهذه العملية تدخل في مجال النشاط الأسري ورعاية الطفولة التي لا يمكن أن يقوم بها أحد غير المرأة، وهو في نفس الوقت يشكل استثماراً طويلاً للأجل ل التربية وتوجيه العلاقة الأسرية على أسس عاطفية متينة، ومن جانب آخر فإن ثمة جهد مخزون في صناعة لبن الأم منحته العناية الإلهية. وكذلك فإن المنفعة المتحققة والمستفادة في تنشئة الطفولة تسمم إلى جانب العوامل الأخرى في فرض أجر عادل ونفقة واجبة للمرأة يقدمها الرجل.

وعلى هذا، فإن الإسلام قرر حقاً أصيلاً للمرأة مقابل نشاطها الأسري ورعاية الطفولة اعتماداً على الجهد المخزون والمنفعة المتحققة، إلى جانب نشاطها الخاص في عمليات التبادل في السوق دون النظر إلى إحلال الآلة أو متطلبات الجهد العضلي الذي تختلف فيه المرأة عن الرجل، ولذا ربطت النصوص القرآنية المتعددة بين قضية الشواب وبين العمل الصالح والإيمان الذي يمكن للمرأة أن تسهم فيه مع الرجل بنفس القدر من الجهد المبذول وتحمل المسؤولية المشتركة.

المبحث الثالث: تقييم الموقف الاقتصادي من خروج المرأة للعمل:

تقوم نظرة الإسلام لعمل المرأة على مجموعة من الفرضيات والمفاهيم الثابتة التي تميزها عن المنهج الوضعي الآخر وأهمها المنهج الرأسمالي، ومن أبرز المفاهيم والمعطيات الثابتة التي يرتكز عليها المنهج الإسلامي في قضية عمل المرأة هي:

أولاً: أن الأصل هو عمل المرأة في بيتها، لقوله تعالى: «وَقَرْنَ فِي بَيْوْتَكُنْ» (٤٤)، ويقوم اعتبار هذا الأصل على أن جميع أشكال الرعاية الأسرية منوطه بالمرأة داخل نطاق البيت، وذلك لما تميز به من صفات واستعدادات فطرية مناسبة لهذه الغاية، وقد حدد الرسول ﷺ أبعاد مسؤولية المرأة في البيت فقال: " المرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها" (٤٥). وفي هذا السياق جاء عن عائشة: " المغزل بيد المرأة خير من الرمح في يد المجاهد" (٤٦).

وأورد أبو داود حديثاً رواه رافع بن رفاعة: "لقد نهانا نبي الله ﷺ اليوم، فذكر أشياء، ونهى عن كسب الأمة إلا ما عملت بيدها، وقال هكذا بأصابعها نحو الخبز والمغزل والنفخ" -النفس: نتف الصوف أو ندفه- كما أورد ابن حنبل في مسنده النص نفسه (٤٧). وهذه المهن كما هو معلوم تقوم المرأة بها وهي في بيتها.

ثانياً: إن خروج المرأة للعمل مظنة للوقوع في المعاصي ومدعاة لإثارة الفتنة بين الرجال، وقد تستغل المرأة لشخصيتها الأنثوية، وتحير على الكسب الرخيص واتباع طرق عمل شائنة (٤٨)، ولذا كان يخطب عثمان بن عفان في المسلمين ويحثهم على عدم اشتغال المرأة في مجالات عمل لا تتقنها ولا تجيدها أو ليس لديها القدرة والمهارة فيها، فيقول: "ولا تكلفو الأمة غير ذات الصنعة الكسب، فإنكم متى كلفتموها كسبت بفرجها" (٤٩).

ثالثاً: تسهم المرأة في بعض مجالات التنمية المتاحة التي تلاءم مع موهبها الفطرية، وذلك انطلاقاً من قاعدة الإسلام الشرعية، التي منحت للمرأة حقاً مطلقاً في تملك الأموال، سواء أكانت ملكية عقار أم منقول أم منافع، وفي نفس الوقت منحها الإسلام حق إدارة الأموال، إما بالأصلية أو الوكالة (٥٠).

وخلال ذلك فإن مبادئ المنهج الرأسمالي تقوم على ضرورة خروج المرأة للعمل في إطار جهاز السوق وعدم الاعتراف بعملها داخل نطاق البيت، وتعتمد هذه النظرة على فرضيتين:

الأولى: تسهم المرأة على مستوى سوق السلع والخدمات في زيادة الإنتاج الاقتصادي، ومن ثم زيادة نمو المجتمع وتحقيق معدلات أعلى للرفاهية الاقتصادية.

الثانية: تسهم المرأة على مستوى سوق العمل في زيادة عدد العاملين، وبالتالي تفعيل دور التنمية في الموارد البشرية وازدياد القوى العاملة (٥١).

وعلى أساس ذلك تختلف نظرة الإسلام لعمل المرأة خارج البيت عن الاتجاه العام للمفهوم الرأسمالي، إذ تراعي كثيراً من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتنسجم مع المعطيات المتاحة لدور المرأة الإيجابي والفرص الحقيقة المهيأ لها في إطار منظومة الحياة الإنسانية، ويمكن توضيح أهم الجوانب الاقتصادية وتحليلاتها المتعلقة بعمل المرأة من خلال المنظور الإسلامي المخالف للمنظور الرأسمالي بالنقاط التالية:

أولاً: جانب الاستثمار:

إن دور المرأة في احتضان الأسرة وتوجيه موارد البيت البشرية يعد عملاً مخزوناً يحقق المردود الاقتصادي الأمثل في الفترة الآجلة (٥٢) ونتيجة لذلك يؤثر غياب المرأة عن دورها الحقيقي في توجيه الرعاية والتربية المتعلقة بشؤون البيت في هبوط مستوى القوى العاملة المتوجة على المدى الطويل (٥٣) إذ إن جهد المرأة المبذول في بناء الأجيال وتربية النشء يلزم استمرارية احتضان المرأة للأسرة ومساهمتها المباشرة في تحمل مسؤوليتها؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن للاستخدام الأمثل لطاقة العمل المنتظرة في الفترة طويلة الأجل، هذا وقد ذهب علماء النفس إلى أن شخصية الطفل تتشكل تبعاً لعوامل التنشئة الأسرية وأهمها العطف وإشباع الحاجات الأساسية وأن الطفل الذي يصاحب أمه فترات أطول يتحصل على توقعات مستقبلية في الحياة الاجتماعية أكثر من الطفل الذي لا تعطيه أمه إلا قدرأً يسيراً من الرعاية المطلوبة (٥٤).

يرتبط عمل المرأة خارج البيت بمتغيرات اقتصادية واجتماعية تتعلق باحتياجات الأسرة في الغالب ولا تتصل بأهداف الخطة التنموية، وتحطيط القوى العاملة، وتنمية مشروعات استثمارية محددة.

فمثلاً تخرج المرأة للعمل في حالة انخفاض دخل العائلة، أو أن يكون عدد الذكور أقل بشكل واضح من عدد الإناث، أو أن تناح فرص التعليم العالي للذكور في ظل موارد محدودة للأسرة، وقد أثبتت الدراسات أن نشاطات المرأة المبذولة في السوق تعكس استثماراً ضرورياً لمصلحة العائلة، وخلافاً لابن العائلة الذي يستثمر عمله لمستقبله وليس لديه نفس استعداد ابنة العائلة للوفاء بتغطية العائد المتحصل لتلبية مطالب الأسرة ومساندة مسؤولية العائلة الأبوية (٥٥).

وطبقاً لعلاقة المرأة بالإنجاب - أي كمستودع للقوة العاملة المتوقرة - فإن المرأة العاملة خارج البيت تعد أقل كفاءة وقدرة على الاستثمار الفعال في المورد البشري، إذ تشير بعض الإحصاءات التقديرية إلى أن معدل الإنجاب للمرأة العاملة (٣) أطفال، ولغير العاملة (٦) أطفال (٥٦)، ويدل هذا الاتجاه

على أن المرأة العاملة تلجمًا إلى الحد من النسل خوفاً من الإنجاب وما يصاحبه من فترات حمل وولادة ورضاعة لا تسمح بها ظروف العمل، بالمقارنة مع إتاحة فرص أفضل لتحقيق العائد والدخل الإضافي الأمثل للأسرة، وفي هذه الحالة إذا اعتبر أن الأسرة تمثل الخلية الاجتماعية الأولى في البنيان الاقتصادي، فإن إجراء الحد من النسل المصاحب لخروج المرأة للعمل يؤدي إلى فقد بدلًا من الورف للقوى العاملة المنتجة في الأجل الطويل، مما يخالف المباديء والمفاهيم التي يقوم عليها المنهج الرأسمالي (٥٧).

وتبعاً لتأثير عرض العمل بالعامل الديموغرافي المتعلق بمعدل النمو السكاني الطبيعي التمثل بالفرق بين معدلات الإنجاب والوفيات (٥٨) يترتب على ضعف الاستعداد الاجتماعي لدى المرأة العاملة على الإنجاب انخفاض معدل المشاركة في قوة العمل في الأجل الطويل على المستوى الوطني، وبالتالي انخفاض مصادر عرض العمل.

وعلى الرغم من أن التعليم وفرص المتعلمين لا تدخل في حسابات القوة العاملة ولو كانت أعمارهم فوق سن العمل المقرر بخمسة عشر عاماً (٥٩)، إلا أنه من المؤكد أن التعليم يمثل ظاهرة استثمارية للقوة العاملة في الفترة طويلة الأجل، ويتحقق مردوداً عالياً في الإنتاجية على المستوى الوطني (٦٠) ومع ذلك، فإن انخراط المرأة للعمل منذ وقت مبكر لا يزال يمثل السياسة الاقتصادية البديلة لنهج التعليم لدى الكثير من الأسر، ولا سيما الفقيرة أو التي تخرج فيها الفتاة عن نظام الأسرة عندما تبلغ سن الشباب، كما في الدول الرأسمالية، وأن تعليم المرأة يعكس من وجهة نظر البعض تكلفة اقتصادية غير مبررة، ولا تقبلها أو تسمح بها العادات والمفاهيم الخاطئة.

ثانياً: جانب اقتصاد الأسرة:

يتأثر جانب اقتصاد الأسرة نتيجة عمل المرأة باتجاهين مختلفين من حيث التكاليف وتحقيق العائد وذلك حسب الأوجه التالية:

الاتجاه الأول: تحقيق العائد للأسرة: تسهم المرأة بعملها بتحقيق عائد اقتصادي ومردود مادي نسبي يعود لمصلحة الأسرة، وتتمكن المرأة عن طريق هذا العائد من الحصول على قوة شرائية لتفطية بعض حاجات الأسرة، وكلما استطاعت المرأة الحصول على عائد أكبر كلما تمكنت من تقديم مشاركة إيجابية أفضل لمصلحة الأسرة.

الاتجاه الثاني: زيادة تكاليف الأسرة: ونتيجة لخروج المرأة للعمل يقع العديد من الإشكالات لواقع الأسرة الاقتصادي، متمثلًا بازدياد التكاليف المتحققة في هذا الجانب وهي (٦١):

- ١- إحلال العمالة البديلة للبيت كاستخدام الحاضنات والمربيات والخدمات ودفع الأجرور إليهن على حساب موازنة الأسرة.

ب- ارتفاع تكاليف الأئمة، ولاسيما للأطفال الرضع بالإتفاق على شراء الألبان ووسائل التغذية المصنعة لهم.

ج- زيادة نفقات التعليم لأفراد الأسرة في المراحل الأولى واعتماد التعليم المنزلي كإجراء بديل لتعويض النقص في رعاية الأئمة.

د- مراعاة الاعتماد النسبي على أنماط استهلاك بديلة، مثل المأكولات المعدة، والملابس الجاهزة، إذ إن وقت المرأة العاملة لا يتسع للوقوف على موازنة الأسرة وترتيب أولويات الإنفاق.

فالمردود المادي الذي تحققه المرأة من عملها في نطاق السوق لا يؤخذ كقيمة نقدية مجردة، وإنما يؤخذ كمردود إضافي بالمقارنة مع التكاليف المترتبة على الأسرة بانخفاض العائد المتاح من عمل المرأة، لأن التكاليف حينئذ تكون باهظة ويصبح عمل المرأة ظهراً اجتماعياً يتعلق بالتقاليد السائدة وأنماط العلاقات المتتبعة في المجتمعات الراقية، ولربما تصبح المنفعة المتحققة من عمل المرأة في هذه الحالة ذات مردود مادي سالب، ولاسيما إذا أخذ بعين الاعتبار التأثيرات الجانبيّة السلبية لعمل المرأة على إنتاجية الزوج في عمله بسبب ما يفقد من عوامل الراحة والأمن والاستقرار والطمأنينة في بيته وعلاقاته مع أفراد أسرته.

ثالثاً: جانب البطالة:

وكذلك فإن تأثير عمل المرأة في السوق على البطالة يحمل وجهين متباينين، يؤثر كل منها باتجاه معاكس للآخر على الفرق في زيادة العرض الكلي للعمال مقابل الطلب الكلي وهو ما يعرف بالبطالة الدورية، ويمكن بيان تأثير عمل المرأة في هذه الحالة بالنقاط التالية:

الوجه الأول: الأثر السلبي على البطالة (زيادة البطالة).

خروج المرأة للعمل في السوق يزيد من عرض الأيدي العاملة، وبالتالي زيادة الفجوة المتحققة في سوق العمل بين العرض الكلي للعمال والطلب على العمل.

تؤدي زيادة العرض إلى تدني أجور العاملين، وتفاقم مشكلات سوق العمل (٦٢)، ومن أهم مشكلات العمل المترتبة على خفض الأجور أن قطاعات كثيرة من العمال ترفض العمل ضمن حدود دنيا أقل من مستويات الأجور الحقيقة، ولذا فإنما يتربون العمل باختيارهم أو يسرحون منه.

ومع خروج المرأة للعمل في نطاق السوق يحدث تحول تدريجي في سن العمل، فتتغير تركيبة العمال العمرية من سن الشباب إلى سن الكهولة؛ لأن المرأة العاملة ليس لديها نفس فرص الإنجاب المتاحة للمرأة غير العاملة (٦٣). وهذا يعكس وجود أنماط عمل ثابتة واعتبادية تحول دون التوسيع في إيجاد مشروعات جديدة، فتقل الحاجة إلى الأيدي العاملة وفرص تشغيلها.

تؤثر اتجاهات العمل لدى المرأة العاملة بخفض الإنجاب إلى تضييق فرص التقدم الاقتصادي لأن

عدم وجود أطفال جدد يعني انخفاض الطلب على مشروعات متعددة، مثل بناء المدارس والمستشفيات والتوسيع في مشروعات البنية التحتية، إلى جانب أن تحول سن العمل من الشباب إلى الشيخوخة يزيد من المستهلكين على حساب المتتجرين (٦٤).

الوجه الثاني: الأثر الإيجابي على البطالة (خفض البطالة):

يظهر الأثر الإيجابي لخروج المرأة للعمل على خفض البطالة لأن السوق يحتاج إلى صناعات موازية للصناعات المنزلية مثل الأغذية المحفوظة والملابس الجاهزة وغيرها، إذ تتطلب المزيد من الأيدي العاملة للقيام بها (٦٥). ومع تخلي المرأة عن أعمالها داخل البيت تزداد الحاجة إلى صناعات جديدة مماثلة فيزيد الطلب الخارجي على السلع الاستهلاكية وإحلال نفس نشاطات المرأة المنزلية داخل السوق وتنشأ مشكلة النقص بالأيدي العاملة (٦٦).

والواقع أن الطلب على العمل بوجه عام يتاثر بمتغيرات متعددة أكثر من مجرد دخول المرأة في السوق ومارستها لبعض النشاطات ، فمثلاً كلما تزد الأسعار في سوق السلع والخدمات يزيد الطلب على العمل؛ لأنها مشتقاً من الطلب على سوق السلع والخدمات، وكذلك يزيد الطلب على العمل مع الزيادة في حجم التبادل الدولي، أي صافي الصادرات، ومع الزيادة في الإنفاق الحكومي، ويتأثر بالسياسة النقدية، إلا أن أثر دور المرأة يدخل في إطار التجريد الذي يقوم عليه الفكر الاقتصادي ككل، ويتبين أن هذا الدور يحدث آثاراً سلبية على سوق العمل، وبخاصة التأثير على البطالة وازدياد العاطلين عن العمل؛ لأن مشاركة المرأة في مجالات الإنتاج عادة ما تكون بأجر زهيدة أقل من الأجر الحقيقية، مما يدفع بالأيدي العاملة الماهرة و المتدرية خارج سوق العمل، وحينما تعمل المرأة في ظل حالة التوظيف الكامل لسوق العمل، فإن الحاجة إلى أيدي عاملة موازية لمجالات الإنتاج المنزلية تكون أقل بكثير مما هو متوقع لأن إحلال الآلة في عمليات الإنتاج يوفر الكثير من الأيدي العاملة والتكاليف المترتبة عليها.

والواقع أن سوق العمل يتاثر نسبياً بوجود اختلالات تنظيمية تنتج بسبب طبيعة المرأة العاملة وسيكولوجية الشخصية الأنثوية بوجه عام، إذ تنخفض الكفاءة الإنتاجية للمرأة لضعف قدرتها على مزاولة الأعمال التي تحتاج إلى جهد عضلي ، وتنخفض إنتاجية يوم العمل بالنسبة للمرأة خلافاً للرجل لكثره الإجازات المنوحة لها مثل إجازات الأمومة والرضاعة وما شابهها الأمر الذي يؤدي إلى الخد من قدرة المرأة على مضاهاة الرجل في الحصول على الخبرة المناسبة وأشكال المهارات المطلوبة للعمل، وتنشأ مشكلة المرأة في التفاعل مع الإجراءات الإدارية المتعلقة بقرارات العقاب ضد العاملين بسبب البعد العاطفي الذي يسيطر على ميولاتها الوظيفية، وغير ذلك من العوامل الكثيرة التي تختص بها المرأة دون الرجل .

الخلاصة

بعد مناقشة أبعاد الرؤية الإسلامية لنشاط المرأة كقوة عمل فاعلة، يمكن بيان أهم النتائج التي توصل إليها البحث بالنقاط الآتية:

أولاً: يدخل نشاط المرأة المنزلي من وجهة نظر الإسلام في عمليات الإنتاج لأنّه يحقق منفعة اقتصادية هامة، ويمثل في نفس الوقت فريضة شرعية منوطه بالمسؤولية المشتركة للمرأة والرجل على السواء، كل بحسب ما أوتي من الموهب والاستعدادات.

ثانياً: يبحث الإسلام على مساعدة المرأة داخل البيت في نطاق الرعاية الأسرية بترسيخ القيم الاقتصادية الخلاقية واللزامية لاستثمار النشاط الإنساني في الأجل الطويل.

ثالثاً: ضرورة توجيه المرأة نحو فرص التعليم النسوية المتاحة ومؤسسات تثقيف المرأة؛ لأنّه استثمار فعال ومهم للقوة المتوجهة المتطرفة.

رابعاً: تشجيع مهمة المرأة في الإنجاب في ضوء ظروف اقتصاد الأسرة ومتطلبات الحياة الاجتماعية، وعدم الاعتماد على عمل المرأة على حساب التنازل، لأنّه يمثل فقداً اقتصادياً على المدى الطويل.

خامساً: ينبغي توجيه عمل المرأة بالموازنة بين العائد المتحقق للأسرة والتكاليف المترتبة على اقتصاد الأسرة، مثل إحلال العمالة البديلة وتكاليف الأمومة ونفقات التعليم الإضافية وأنماط الاستهلاك المتبعه وإنتاجية الزوج وما شابه ذلك.

سادساً: التأكيد على ربط السياسة الاقتصادية العامة المتعلقة بتشغيل النساء بواقع البطالة وتأثيراتها على زيادة عرض الأيدي العاملة وانخفاض الأجور وتسريح العمال واحتمالات التغير في سن العمل.

سابعاً: مراعاة أبعاد السياسة الاقتصادية طويلة الأجل عند تحطيم الأيدي العاملة النسوية، وتحديد أثره على الإنجاب من حيث تحول التركيب العمري للعاملين من سن الشباب إلى الكهولة، وتغير التوجهات الإنتاج إلى أنماط استهلاكية، وانكماس بعض مشروعات الخدمات لانخفاض عدد الأطفال.

ثامناً: إن عملية استبعاد جهد المرأة المنزلي من حسابات الدخل القومي في الاقتصاد الرأسمالي يخدم أغراض المتبعين بتعظيم الأرباح وإحلال العمالة ذات التكاليف الرخيصة واستنطاق أشكال جديدة للاستثمار مائلة لإنتاج الأسرة إلى جانب الانحياز لصالح الاقتصادات الرأسمالية ضد الاقتصادات المتخلفة عند إجراء المقارنات الدولية.

الهوامش

- (١) السعيد، صادق مهدي. العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة ، بغداد، مطبعة المعارف. د.ت. ص ١٥.
- (٢) Marshall, Alfred. Principle Of Economics. London, P40.
- (٣) السعيد، صادق مهدي. مرجع سابق ص ٢٢٣.
- (٤) انظر:
- ابن نجيم: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية مصورة د.ت ١٤٣/٣.
- قليوبي وعميرة: حاشيتهما على شرح المنهاج، دار إحياء الكتب العربية، مصر د.ت، ٢١٥/٤.
- المناوي: محمد عبد الرزق، التوقيف على مهمات التعريف، دار الفكر، دمشق سنة ١٩٩٠، ص ٥٢٧.
- الحسيني الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٣هـ، ص ٦١٦.
- الراغب الأصفهاني: المفردات، دار القلم، دمشق، ص ٥٨٧.
- (٥) المصري، عبد السميم. مقومات العمل في الإسلام، الطبعة الأولى، القاهرة، دار التراث العربي ١٩٨٢م، ص ١٣.
- (٦) Enke's. Economics For Development. Printice- hall. Inc. 1964.
- (٧) صقر، محمد أحمد. 'مغالطات اقتصادية: المرأة والحسابات الاقتصادية'. هدي الإسلام مجلد ٢٣، العدد ٤-٣، ١٠٧٩م، ص ٩٨.
- (٨) عبده، عيسى وأحمد إسماعيل يحيى، العمل في الإسلام، القاهرة، دار المعارف، د.ت. ص ٥٥.
- (٩) صقر، محمد أحمد. مرجع سابق ص ٩٩.
- (١٠) آل عمران ١٩٥.
- (١١) النساء ١٢٤.
- (١٢) النحل ٩٧.
- (١٣) غافر ٤٠.
- (١٤) وقد تضمن النص القرآني إشارات عديدة للخطاب الإنساني، إذ أبرز أهمية العمل الجماعي المشترك بين الرجل والمرأة في تحمل مسؤوليات الحياة، كل في مجال اختصاصاته، وتركز الحديث كثيراً في هذا الجانب على قضية الإيمان والعبادة والتقوى كركن هام لتصويب النشاط البشري الصالح للحصول على الثواب.

(١٥) الإسراء .٧٠

(١٦) المصري، عبد السميع، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

(١٧) النجار، عبد الله مبروك، "الحق المقرر للمرأة في تولي الوظائف العامة". منبر الإسلام، السنة ٥٤، العدد ٣، ١٩٩٥م، ص ٥٤.

(١٨) خديجة بنت خويلد: ولدت سنة ٦٨ قبل الهجرة في أسرة عرفت بالمجده والرياسة، فنشأت على الأخلاق الفاضلة حتى دعاها قومها (الطاويرة) وتزوجها الرسول ﷺ بعدما خرج في تجارتها إلى الشام. ورزقه الله منها الولد. وتوفيت سنة ٣ قبل الهجرة . كحالة، عمر رضا. أعلام النساء، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧م، ١/٣٢٦-٣٣٠.

(١٩) الكتاني، محمد عبد الحفيظ . التراث الإداري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت. ٢٦/٢.

(٢٠) ابن الأثير، علي بن أبي الأكرم الشيباني، أسد الغابة في معرفة الصحابة. طهران، جمعية المعارف، ١٢٨٦هـ. ٤٣٢/٥، ٤٥٨.

(٢١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتاب العربي، د.ت. ٩٩/١٣.

(٢٢) ابن أبي الحميد، عز الدين أبو حامد من هبة، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار أحياء الكتب العربية، ١٩٥٩م، ١٤١/١٤.

(٢٣) الكتاني، محمد عبد الحفيظ . مرجع سابق، ٥٢/٢.

(٢٤) نفس المصدر، ٥٧/٢.

(٢٥) المجليدي، أحمد بن سعيد، كتاب التيسير في أحكام التسuir. تحقيق موسى لقبال، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٠م، ص ٤٢.

(٢٦) الخيزران بنت عطاء: من ربات السياسة والنفوذ شاركت ابنها الهادي شؤون الخلافة وكان شديداً الطاعة لها، روت حديثاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وتوفيت سنة ١٧٣هـ وخرج في جنازتها الرشيد. كحالة، عمر رضا، أعلام النساء، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧م. ٣٩٥/١٠-٤٠١.

(٢٧) ابن عبد الحق البغدادي، صفي الدين عبد المؤمن. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاء. تحقيق العجاوي: الطبعة الأولى. بيروت. دار المعرفة للطباعة والنشر. ١٩٤٠م. ١٢٣٤/٣.

(٢٨) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجواهر، تحقيق شارل بلا، بيروت. المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦م، ٥/٢١٢.

(٢٩) ابن تغري بردى، جمال الدين أبو المحاسن يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الطبعة الأولى القاهرة، الكتب المصرية، ١٩٥٦، ٢/٧٢.

(٣٠) وتبدو هذه الشروة كبيرة جداً وحسب مقاييس العصر تصل إلى نحو (١٧٣٤) مليار دولار، وقد تشير هذه الرواية إذا افترض صحتها ودقة نقلها إلى أن الخيزران كانت تسيطر بشكل فعلي على مشروعات وثروات هائلة للخلافة التي يقوم عليها ولدها الهادي. (مجموع الشروة = ٦٠٠٠٦٠٠٠ درهم، الدرهم = ٧، دينار، الدينار = ٢٥، ٤ غم من الذهب).

(٣١) ابن تغري بردي ، مصدر سابق ، ٩٩/٦ .

(٣٢) البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، متن البخاري بحاشية السندي، دار إحياء الكتب العربية، د.ت كتاب العتق، باب ٦ (الخطأ والنسيان في العتقة والطلاق)، ٨٠/٢ .

مسلم: أبو الحسين بن الحجاج القشيري النسابوري، دار إحياء التراث العربي، د.ت، كتاب الإمارة، باب (إنما الأعمال بالنية) حديث رقم ١٩٠٧ ، ١٩١٥ / ٣ .

(٣٣) الأحزاب . ٣٣

(٣٤) قطب، سيد، في ظلال القرآن، الطبعة الثانية، بيروت، دار الشروق، ١٩٧٩ م، ٥/٢٨٦٠ .

(٣٥) النور . ٣١

(٣٦) الأحزاب . ٣٢

(٣٧) النور . ٣١

(٣٨) الونشريسي، أحمد بن يحيى: المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب، الطبعة الأولى، بيروت، دار الغرب الإسلامية، ١٩٨٣ م، ٥/١٩٨٣ .

(٣٩) الكاساني، علاء الدين. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، القاهرة، مكتبة ذكريا علي يوسف. د.ت. ٥/٢٥٩٢ .

(٤٠) ابن الأخوة القرشي، محمد بن محمد أحمد، معالم القرية في أحكام الحسبة، تحقيق ليفي، كامبردج ١٩٨٣ م، ص ٣٢ .

(٤١) بريمة، محمد الحسن. ' الرؤية الكونية القرآنية كأساس للعلوم الاجتماعية الإسلامية '، إسلامية المعرفة، الخرطوم، ١٩٩١ م، ١١/٣٩٩١ .

(٤٢) لطفي علي، التطور الاقتصادي، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٩ م، ص ٧٨٧ .

(٤٣) الطلاق . ٦

(٤٤) الأحزاب . ٣٣

(٤٥) الزيدي، أحمد عبد اللطيف، مختصر صحيح البخاري. تحقيق إبراهيم بركة، الطبعة الرابعة، بيروت، دار النفائس. ١٩٩٠ م. رقم الحديث ٥٠١ .

(٤٦) كحالة، عمر رضا، مرجع سابق، ٣/٨٧ .

(٤٧) أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني الأستدي، كتاب السنن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٣١ هـ. كتاب البيوع والإجرارات، باب في كسب الإمام حديث رقم ٤٣٢٦ ، ٣/٧١٠ .

ابن حنبل: أحمد. المسند، المكتب الإسلامي د.ت. ٤/٣٤١ .

(٤٨) المبارك، محمد. نظام الإسلام: الاقتصاد. الطبعة الثالثة. بيروت. دار الفكر. د.ت. ص. ٦٠.

(٤٩) الأصبعي، مالك بن أنس، الموطا، تحقيق سعيد محمد اللحام، الطبعة الأولى بيروت، دار أحياء العلوم، ١٩٨٨م، ص ٧٤٦.

(٥٠) النجار، عبد الله مبروك. مرجع سابق، ص ٥٣.

(٥١) صقر، محمد أحمد. مرجع سابق، ص ٩٧-٩٦.

(٥٢) هارنفتون، ميشال. الوجه الآخر لأمريكا: الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية. ترجمة إدوارد الخراط. الطبعة الأولى. بيروت. دار الآداب. ١٩٦٨م. ص ٢٥٣-٢٥٤.

(٥٣) المصري، عبد السميع. مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٥٤) جرادات عزت . ' المرأة والتنمية والأمومة' ، هدي الإسلام. مجلد ٣١، العدد ٢ ، ١٩٨٧م. ص ٨١.

(٥٥) شامي، ستاي ولوسين مينيان . ' المرأة، العمل ومشاريع التنمية: حالات دراسية من الأردن' . أبحاث اليرموك. مجلد ٨. العدد ٣. ١٩٩٢م. ص ٣٦-٣٧.

(٥٦) جرادات عزت. مرجع سابق، ص ٨٠.

(٥٧) صقر، محمد أحمد. مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٥٨) الحوراني، محمد هيثم، اقتصاد العمل، الطبعة الأولى ، عمان جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٧م. ص ٣٩.

(٥٩) السعيد، صادق مهدي. مرجع سابق، ص ١٥.

(٦٠) الحوراني، محمد هيثم. مرجع سابق، ص ٤٥.

(٦١) شحاته، حسين. ' الآثار الاقتصادية السلبية لخروج المرأة للعمل' . الاقتصاد الإسلامي. السنة ٩. العدد ١٢٣. ١٩٩١م. ص ٣٨-٣٩.

(٦٢) المصري، عبد السميع. مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(٦٣) صقر، محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٦٤) نفس المصدر، ص ١٠٢.

(٦٥) شحاته، حسين. مرجع سابق، ص ٤١.

(٦٦) صقر، محمد أحمد. مرجع سابق، ص ١٠٠.